بينها خمس هجمات بسيارات مفخخة

21 قتيلا واكثر من 60 جريحا في هجمات متفرقة في العراق

■ بغداد ـ اف ب: قتل 21 شخصا واصيب اكثر من 60 آخرين بجروح في هجمات متفرقة بينها خمس هجمات بسيارات مفخخة وقعت امس الاحد في العراق.

وقالت مصادر امنية ان ثلاثة من رجال الشرطة بينهم ضابطان هما العميد حسن عبد الجبار الخزرجي والمقدم ستار ابراهيم، قتلوا بعد ظهر الاحد عندما اطلق مسلحون النار عليهم بينما كانوا يستقلون سيارة مدنية بعد انتهاء عملهم في وسط بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد).

واوضحت المصادر ان اربعة من جنود الجيش العراقي قتلوا واصيب اربعة اخرون في هجوم مسلح على نقطة تفتيش للجيش العراقي في خان بني سعد (على بعد قرابة 25 كم جنوب غرب بعقوبة).

وقال مصدر في وزارة الداخلية «قتل مدنيان واصيب خمسة اخرون في انفجار سيارة مفخخة الى جانب نقطة تفتيش للجيش العراقي على مقربة من مستشفى الكندي (شرق بغداد)».

من جانبه، اكد مصدر في مستشفى الكندي «تسلم جثتين وخمسة جرحى اصيبوا في انفجار سيارة بالقرب من المستشفى». وقال مصدر في الشرطة، ان «عبوة ناسفة انفجرت في سوق تحت التكية في منطقة الشورجة وسط بغداد ما اسفر عن مقتل اربعة مدنيين واصابة 23 اخرين ونشوب حريق في السوق» الذي تباع فيه ادوات منزلية بلاستيكية.

وكان المصدر نفسه قد اعلن في حصيلة اولية سابقة مقتل ثلاثة اشخاص واصابة سبعة اخرين بجروح في الحادث نفسه.

وكان المصدر اكد في وقت سابق ان «رجل شرطة قتل واصيب ثلاثة اخرون في انفجار سيارة مفخخة استهدفت دوريتهم قرابة الساعة الحادية عشرة صباحا (07,00 تغ) في شارع الربيعي في حي زيونة (وسط بغداد)».

واضاف المصدر ان «ستة مدنيين اصيبوا بجروح في انفجار عبوة ناسفة استهدفت موكبا لعدد من السيارات ذات الدفع الرباعي التابعة لاحدى الشركات الامنية على الطريق الرئيسية في منطقة الزعفرانية (جنوب)».

كما اعلن مصدر في الشرطة «اصابة اربعة مدنيين بجروح في انفجار سيارة مفخخة منتصف اليوم ضد موكب لسيارات دفع رباعي تابعة لاحدى الشركات الامنية في شارع السعدون قرب ساحة النصر».

وافاد مصدر امني فضل عدم الكشف عن اسمه ان «جنديين عراقيين اصيبا بجروح في هجوم بسيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدفت دوريتهما قرب جامع النداء (شرق بغداد)».

وفي الموصل (370 كلم شمال بغداد) اعلن مصدر في الشرطة «مقتل شخصين واصابة اربعة اخرين بجروح في انفجار شاحنة مفخخة يقودها انتحاري».

واوضح ان «الهجوم وقع منتصف امس مستهدفا مقر المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في منطقة برطلة (25 كلم شرق الموصل) ما ادى الى مقتل واصابة الضحايا ووقوع اضرار مادية في المقر وتضرر عدد من السيارات المدنية».

وفي بعقوبة (60 كلم شمال شرق بغداد)، اعلن مصدر في الشرطة «مقتل ثلاثة اشخاص واصابة ثلاثة اخرين بجروح في هجمات متفرقة لمسلحين مجهولين وقعت بعد ظهر امس».

واوضح ان «هجومين مسلحين في جنوب مدينة بعقوبة اديا الى مقتل مدنيين اثنين فيما قتل صاحب محل تجاري واصيب ثلاثة اخرون بجروح في هجوم مستقل في ناحية المقدادية (45 كلم شمال شرق بعقوبة)».

وافاد مصدر في الجيش العراقي ان «ثلاثة جنود عراقيين اصيبوا بجروح في انفجار عبوة ناسفة لدى مرور دوريتهم في قضاء المقدادية».

وفي حادث منفصل، اغتال مسلحون مجهولون ضابطا في شرطة بعقوبة وفجروا سيارته في محاولة لاستهداف دورية شرطة كان يفترض وصولها لاجلاء جثته، حسب ما افاد مصدر في الشرطة.

كما اصيب خمسة مدنيين بجروح عندما وقع انفجار فجر امس في منزل خال من السكان في حي الامين وسط بعقوبة، حسبما افاد مصدر في الشرطة.

وافاد شهود عيان من اهالي المنطقة ان الانفجار الذي هز الحي ولم تعرف اسبابه ادى الى اصابة خمسة بينهم سيدتان وطفلان ورجل من ساكني المنازل القريبة.

وفي مدينة العمارة (360 كلم جنوب بغداد) اعلن مصدر امني عراقي «مقتل مترجم عراقي يعمل مع القوات البريطانية لدى خروجه من منزله صباح امس من قبل مسلحين مجهولين يستقلون سيارة في وسط مدينة العمارة».

عراقيان خارج مشرحة في احد مستشفيات بغداد بعد تلقيهما نبأ وفاة ابنهما في بغداد امس (رويترز)

مسلحون عراقيون يخطفون 16 من موظفي معهد حكومي

■ بغداد ـ رويترز: قالت الشرطة ان مسلحين خطفوا 16 من موظفي معهد حكومي بشمال بغداد امس في ثاني عملية خطف كبيرة بالمنطقة خلال اسبوع. وقالت الشرطة ان الضحايا وكلهم من موظفي معهد البحث التكنولوجي بالتاجي كانوا ينقلون اثاثا من بغداد عندما أوقف مسلحون قافلتهم.

وتشهد المنطقة التي تضم قاعدة جوية امريكية كبيرة الى الشمال مباشرة من بغداد نشاطا ملموسا من جانب المسلحين العرب السنة الذين يقاتلون لاقصاء الحكومة التي يقودها الاسلاميون الشيعة وانهاء الاحتلال الامريكي. وتعد أعمال خطف أفراد الجيش والشرطة العراقيين والمدنيين من السمات البارزة للعنف الطائفي الذي تشهده البلاد في السنوات الاخيرة.

وأسفر العديد منها عن مجازر اذ كثيرا ما أطلق الرصاص على ضحاياها على جانب الطريق. ويوم الاربعاء الماضي خطف عشرات من عمال مجمع صناعي تديره الدولة في التاجي اثناء عودتهم الى منازلهم في اسطول من الحافلات.

وقدمت الشرطة ووزير الصناعة ارقاما مختلفة لعدد المخطوفين اذ قالت الشرطة انهم 80 أو أكثر في حين قدر الوزير عددهم بنحو 60. واتفق المصدران على أن نحو نصف المخطوفين وكلهم من السنة قد اطلق سراحهم فيما بعد وهو ما يشير الى وجود دوافع طائفية. وعثر فيما بعد على عدة جثث ملقاة بالمنطقة ويعتقد أنها لعدد من عمال المصنع.

بث عملية ذبح احدهم وقتل البقية على الانترنت

تنظيم القاعدة يعلن قتل الدبلوماسيين الروس الاربعة المختطفين في العراق

لندن ـ «القدس العربي»:

نشر مجلس شورى المجاهدين بزعامة تنظيم القاعدة في العراق، امس الاحد على احد المواقع التي عادة ما يستخدمها تنظيم القاعدة على الانترنت بيانا وصورا مصحوبة بفيلم تؤكد «تنفيذ حكم الله» بالدبلوماسيين الروس الاربعة المختطفين في العراق.

ويشير البيان الموقع باسم الهيئة الاعلامية في مجلس شورى المجاهدين والفيلم المصور لعملية الاعدام الذي اطلعت «القدس العربي» على نسخة منه، ان رجلين ملثمين قاما بذبح واحد من اربعة اشخاص مقيدي الايدي فيما اطلق الرصاص على اخر.

وجاء في البيان «اليكم (..) تنفيذ حكم الله بالدبلوماسيين الروس نقدمه شفاء لصدور المؤمنين وثأرا لاخواننا واخواتنا وما يعانونه من تعذيب وتقتيل وتشريد من الحكومة الروسية الكافرة».

واضاف البيان ان «الاخوة الذين يقومون بنحر اعداء الله لا يقومون ببدع بل هي سنة الله التي خلدها في كتابه الى يوم القيامة».

وقال «اما ما سيتحدث به علماء التسول عن تحريم نحر الكفار وغير ذلك، فنقول لهم هذا كتاب الله تعالى بيننا وبينكم فهاتوا برهانكم ان كنتم صادقين وان كنا نعلم سلفا انكم قد القيتموه وراء ظهوركم».

وكان مجلس شورى المجاهدين اعلن في بيان نشر الاربعاء على الانترنت انه قرر «انزال حكم الله» وقتل الدبلوماسيين الروس الاربعة المختطفين في العراق منذ الثالث من حزيران/يونيو.

ويوضح التاريخ الذي تضمنه التسجيل ان التنظيم قام بعملية «القتل» بتاريخ 13 حزيران (يونيو) حسب ما نشر على الانترنت، وذلك بعد انقضاء مهلة 48 ساعة كان منحها لروسيا.

لقطة من فيلم يصور احد الدبلوماسيين الروس الاربعة الذين تم قتلهم امس (ا ف ب)

تدعو لاشراك جميع القوى السياسية الوطنية والدينية غير الحكومية في بناء العراق «ما عدا الارهابيين والصداميين»

خطة المالكي للمصالحة والحوار الوطني تعهدت باعادة الأمن والاعمار ومراجعة اجتثاث البعث وبناء جيش وطني وعقد مؤتمرات حوار

بغداد ـ «القدس العربي»

ـ من هاني عاشور:

قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي «نمد يد المصافحة التي تحمل غصن الزيتون الاخضر لمصلحة بلدنا»، وهو يعلن امام مجلس النواب العراقي صباح الاحد مبادرته للمصالحة الوطنية مبديا استعداده لاعادة النظر بقانون اجتثاث البعث وتشكيل لجان مشتركة لوضع جدول اعمال مؤتمر الوفاق العراقي المزمع عقده في آب (اغسطس) المقبل في بغداد، متعهدا في الوقت ذاته ببناء قوات امن عراقية محايدة وغير موالية لاي جهة سياسية وغير طائفية تمهد للانسحاب الاجنبي ومسك الملف الامني وايجاد حلول سريعة لمعالجة تردي الخدمات الانسانية ومعالجة البطالة ووقف التهجير الطائفي وتفعيل عمل مفوضية النزاهة، فضلاً عن توحيد الرؤى والمواقف تجاه التكفيريين والارهابيين، والشروع بحملة اعمار للمناطق المتضررة في انحاء العراق ومعالجة البطالة.

وأمام جلسة موسعة لمجلس النواب عرض المالكي خطة المصالحة والحوار الوطني والتي استلها بالاركان الاساسية لانجاحها وهي كما قال الامن والاعمار والحوار، وتضمنت المبادرة ركنين اساسيين هما الالية المعتمدة والمبادئ والسياسات، اذ تشتمل الالية ستة بنود تقدمها تشكيل هيئة وطنية عليا للمصالحة والحوار تتفرع عنها لجان فرعية في المحافظات تتولى مهمة توسيع المصالحة افقياً، بالاضافة الى تشكيل لجان ميدانية اعلامية وثقافية لمتابعة سير عملية المصالحة، وعقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع: العلماء الافاضل ورجال الدين ورؤساء العشائر والقوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وفصّل المالكي الالية المعتمدة لتنفيذ مشروع المصالحة الوطنية باربع وعشرين بنداً تضمن «ايجاد الاجواء السياسية الايجابية عبر اعتماد خطاب عقلاني وطني موحد واقرار مبدأ الحوار الوطني بين جميع الاطياف العراقية كخطوة لبناء البلد وفتح الحوار مع الجماعات المسلحة التي لم تتورط بالدم العراقي واعتماد مسودة الدستور الدائم قانوناً للعمل الحكومي واشراك جميع القوى السياسية الوطنية والدينية غير الحكومية في بناء العراق ما عدا الارهابيين والصداميين واصدار قانون العفو العام ووقف انتهاكات حقوق الإنسان من جميع الجهات سواء للمعتقلين او للمدنيين واصلاح السجون وتقديم المجرمين الى القضاء وتفعيل دور المنظمات الدولية في العراق والبحث مع القوات المتعددة الجنسية لايقاف الانتهاكات التي تجري على يدها ووقف العمليات العسكرية ضد المدن وتعويض ضحايا الاعتداءات التي ارتكبت من قبل الجماعات المسلحة أو القوات العراقية أو القوات متعددة الجنسية وحل الميليشيات المسلحة وايجاد حلول عادلة لمشكلة موظفي الاجهزة الحكومية المنحلة مستثنياً الاجهزة الامنية الجيش والشرطة والأمن والاستخبارات».

وتنشر «القدس العربي» نص مبادرة المالكي كما حصلت عليها من مصادر من مجلس الوزراء العراقي:

بسم الله الرحمن الرحيم

جمهورية العراق

رئاسة الوزراء

المكتب الإعلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

مشروع المصالحة والحوار الوطني

من أجل تأكيد التلاحم بين أبناء الشعب العراقي وترسيخ قواعد الوحدة الوطنية وإشاعة أجواء المحبة والانسجام بين مكوناته المختلفة ولمعالجة الآثار التي تركها الإرهاب والفساد الإداري وغير ذلك على أجواء الثقة المتبادلة وتعميم روح المواطنة المخلصة للعراق التي يتساوى عندها كل العراقيين في حقوقهم وواجباتهم ولا تمييز بينهم على أسس من المذهبية والعرقية والحزبية السياسية، ومن أجل بناء جبهة وطنية واسعة لمواجهة التحديات واستحقاقات عملية بناء العراق ورفاهية شعبه واستعادة كامل إرادته وسيادته، ومن أجل أن يستعيد عراقنا العزيز موقعه الرائد إقليمياً ودولياً من أجل كل هذا نطلق مبادرة المصالحة والحوار الوطني التي تقوم على ركنين أساسيين:

الآلية المعتمدة.

المبادئ والسياسات المطلوبة.

أولاً: الآليات

ا ـ تشكيل هيئة وطنية عليا باسم (الهيئة الوطنية لمشروع المصالحة والحوار الوطني) من ممثلين عن السلطات الثلاث ووزير الدولة للحوار الوطني وممثلين عن القوائم البرلمانية التي تأتلف داخلها القوى السياسية وشخصيات مستقلة وممثلون عن المرجعيات الدينية وعن العشائر.

ب ـ تشكل لجان فرعية في المحافظات من قبل الهيئة الوطنية العليا تتولى مهام الهيئة لتوسيع المصالحة أفقياً.

ج ـ تشكيل لجان ميدانية لوضع تصورات ثقافية وإعلامية ومتابعة سير عملية المصالحة وتقييم مراحلها وتسليط الضوء عليها.

د ـ عقد مؤتمرات لمختلف شرائح المجتمع مثل:

ـ مؤتمر لعلماء الدين لدعم عملية المصالحة وإصدار الفتاوى الداعمة لها على اعتبارها اعتصام بحبل الله.

ـ مؤتمر لرؤساء العشائر يصدر عنه ميثاق شرف لمواجهة حالة التناحر ودحر الإرهاب والمفسدين.

ـ عقد مؤتمر للقوى السياسية الفاعلة في الساحة تتعهد بدعم الدولة وحماية العملية السياسية ومواجهة التحدي الإرهابي والفساد وإعلان ميثاق وطني بذلك.

ـ دعوة مؤسسات المجتمع المدني كافة للقيام بنشاطات ومؤتمرات وحملات توعية وتثقيف لتحقيق أهداف مشروع المصالحة والحوار الوطني.

ثانياً: المبادئ والسياسات المطلوبة

ـ اعتماد خطاب سياسي عقلاني من جانب القوى السياسية المشاركة في العملية السياسية، ومن الحكومة لإعادة وتعميق روح الثقة وطمأنة الأطراف المترددة وحيادية الإعلام.

اعتماد الحوار الوطني الصادق في التعامل مع كل الرؤى والمواقف السياسية المخالفة لرؤى ومواقف الحكومة والقوى السياسية المشاركة في العملية السياسية.

ـ اعتماد الشرعية الدستورية والقانونية لحل مشاكل البلد ومعالجة ظاهرة التصفيات الجسدية وبذل الجهود من اجل السيطرة على هذه الظاهرة الخطيرة.

ـ أن تتخذ القوى السياسية المشاركة في الحكومة موقفاً رافضاً وصريحاً من الإرهابيين والصداميين.

ـ إصدار عفو عن المعتقلين الذين لم يتورطوا في جرائم وأعمال إرهابية وجرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وتشكيل اللجان اللازمة لإطلاق سراح الأبرياء بالسرعة الممكنة، ويتعهد الراغب بالحصول على فرصة العفو أن يشجب العنف ويتعهد بدعم الحكومة الوطنية المنتخبة واتباع القانون.

ـ منع انتهاكات حقوق الإنسان والعمل على إصلاح السجون ومعاقبة المسؤولين عن جرائم التعذيب، وتمكين المنظمات الوطنية والدولية المعنية من زيارة السجون وتفقد أحوال السجناء.

ـ التباحث مع قوات متعددة الجنسيات من أجل وضع آليات تمنع انتهاك حقوق الإنسان والمدنيين من خلال العمليات العسكرية.

ـ حل مشاكل موظفي الدوائر المنحلة وبالأخص ما يتعلق بالجانب الاقتصادي والاستفادة من خبراتهم.

ـ إعادة النظر في هيئة اجتثاث البعث بموجب ما نص عليه الدستور وإخضاعها للقانون والقضاء لتأخذ طابعا مهنيا ودستوريا.

ـ اتخاذ إجراءات سريعة لتحسين الخدمات وبالأخص في المناطق الساخنة وتفعيل اللجان التحضيرية التي انبثقت عن مؤتمر القاهرة للوفاق الوطني بالتنسيق مع الأمم المتحدة والجامعة العربية وتشجيع مبادرة بغداد للسلام.

ـ القيام بتحرك إقليمي عربي إسلامي متوازن من جانب الحكومة لوضع الحكومات بصورة ما يجري في العراق وكسب مواقفها الى جانب عملية الوفاق الوطني، وبالأخص الحكومات التي تقدم دعماً للإرهاب أو تغض الطرف عنه.

ـ العمل الجاد والسريع لبناء القوات المسلحة التي ستتولى إدارة امن العراق للتمهيد لانسحاب القوات المتعددة الجنسية.

ـ العمل الجاد والسريع لإعادة النظر في بناء القوات المسلحة التابعة لوزارتي الدفاع والداخلية وغيرها على أسس مهنية ووطنية لأنها ستتولى إدارة امن العراق وتتسلم الملف الأمني من القوات المتعددة الجنسية قبل انسحابها.

ـ تفعيل القرارات لمساندة ضحايا النظام السابق وتعويضهم وتوفير الإمكانات لتحسين الأوضاع المعيشية والخدمية في المناطق المحرومة في عموم العراق وإلغاء كل الخطوط الحمراء التي تحول دون مشاركة أي مواطن عراقي أو تنظيم يرغب العمل وفق الدستور لبناء العراق ولم يرتكب جريمة، تعويض المتضررين من الأعمال الإرهابية والعمليات العسكرية والعنف، تفعيل دور القضاء ومعاقبة المجرمين، وجعله المرجعية الوحيدة في التعامل مع جرائم ورموز النظام السابق والإرهابيين وعصابات القتل والاختطاف، وجعل القوات المسلحة غير خاضعة لنفوذ القوى السياسية المتنافسة وألا تتدخل في الشأن السياسي، وحل مشكلة الميليشيات والمجموعات المسلحة غير القانونية ومعالجتها سياسياً واقتصادياً وامنياً، وتوحيد الرؤى والمواقف تجاه العناصر والمجموعات الإرهابية والتكفيرية التي تعادي العراق والعراقيين والبدء بحملة اعمار واسعة لكل مناطق العراق المتضررة ومعالجة مشكلة البطالة.

إن ما أفرزته الانتخابات من برلمان ودستور وحكومة وحدة وطنية تشكل جميع هذه المؤسسات الممثل الشرعي الوحيد لإرادة الشعب العراقي في التعامل مع موضوع السيادة وتواجد قوات متعددة الجنسيات العمل على إعادة المهجرين الى مناطقهم وتتولى الحكومة والأجهزة الأمنية تأمين عودتهم وحمايتهم من المخربين والإرهابيين وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم واعتماد سياسة أمنية حازمة تضمن حماية الناس وعدم خضوعهم للابتزاز والإكراه وعمليات الاعتقال والتفتيش تتم بموجب أوامر قضائية صادرة قبل المداهمة والاعتقال، واعتماد المعلومات المؤكدة وليس الكيدية وبما لا يتعارض مع حقوق الإنسان وتكون العمليات العسكرية بأوامر رسمية.

رئيس الوزراء نوري المالكي والى جانبه عدنان الدليمي يتحدث خلال جلسة برلمانية امس (ا ف ب)

جبهة التوافق تطالب بكشف عنف المليشيات خلال اليومين الماضيين وتحذيرات عربية من حرب إبادة في الرمادي

بغداد ـ «القدس العربي»

ـ من ضياء السامرائي:

طالبت جبهة التوافق العراقية حكومة المالكي بكشف ما جرى خلال اليومين الماضيين من أعمال اجرامية في بغداد، ودعت السيد مقتدى الصدر الى التبرؤ من هذه الجماعات.

وقال د. ظافر العاني عضو جبهة التوافق العراقية «خلال اليومين الماضيين قامت مليشيات مسلحة تدعي أنها تنتسب الى جيش المهدي (تابع للزعيم الشيعي مقتدى الصدر) بأعمال أجرامية في بغداد أدت الى سفك دماء العشرات من الابرياء بين شهيد وجريح والى أرباك الوضع الامني وترويع المواطنين والتحريض على الفتنة الطائفية».

وأشار العاني في مؤتمر صحافي عقده امس الأحد الى أن هذه الاعمال حدثت أثناء تطبيق الخطة الامنية في بغداد وخلال ساعات منع التجوال في مناطق الفضل والاعظمية (رصافة) وشارع حيفا والعيطفية (الكرخ).

وانتقد العاني أداء الاجهزة الامنية التابعة لوزارتي الداخلية والدفاع واصفا إياها بـ«متهاونة في أداء واجباتها لردع الخارجين عن القانون».

وأضاف «في أحيان أخرى وقفت موقف المتفرج، ان لم يكن موقف المتواطىء».

واعتبر العاني خروج هذه المليشيات يوم الجمعة الماضي «تحديا سافرا لحكومة المالكي ومحاولة لفرض ارادتها على ارادة القانون ولاجهاض مشروع المصالحة الوطنية».

وطالب حكومة المالكي بـ«كشف ملابسات هذه الاعمال بشكل صريح وعدم الخضوع للابتزاز السياسي وتقديم الجناة الى القضاء ومحاسبة المقصرين من الاجهزة الامنية».

كما دعا العاني السيد مقتدى الصدر الى اعلان براءته من الاعمال الاجرامية التي تقوم بها «مليشيات تدعي بأنها تعمل تحت امرته»، مشيدا بـ«الوطنية والخطاب السياسي الوطني للسيد الصدر في مواجهة الاحتلال وفي الوحدة الوطنية».

وجدد العاني دعم جبهة التوافق (ثالث أكبر كتلة برلمانية) لحكومة المالكي وللخطة الامنية داعيا العراقيين جميعا و«بالذات جمهور جبهة التوافق العراقية» الى ضبط النفس والحكمة وتجنب الرد الانتقامي والانخراط وراء من يريدون اشعال حرب الفتنة الطائفية.

فيما دعت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي، شعوب الدول العربية، الى التضامن جميعاً مع أبناء مدينة الرمادي، غربي العراق وذلك من أجل وقف حرب الإبادة على المدينة وأهلها، وكذلك الوقوف ضد محاولات الفتنة، التي اتهمت أمريكا وأدواتها بتدبيرها.

وقالت الأمانة العامة، التي عقدت اجتماعا حول عدد من القضايا العربية، إنها توقفت أمام معلومات واردة، حول تصاعد الحصار والهجوم العسكري الأمريكي ضد الرمادي، بعد سلسلة من الإجراءات التي سبق لقوات الاحتلال أن اتخذتها، ضد المدينة المجاهدة التي أبلى أبناؤها، كسائر العراقيين بلاء حسناً ضد الاحتلال وأعوانه.

ورأى المؤتمر، في هذا الهجوم، «تكراراً لعمليات مماثلة تمت ضد مدن وحواضر عراقية متعددة، أبرزها الفلوجة»، والتي قال البيان إنها أدت الى استشهاد أعداد كبيرة من المواطنين العزّل، «فيما فشلت فشلاً ذريعاً في القضاء على المقاومة التي تتصاعد، كماً ونوعاً، في كل مناطق العراق، والتي لم تنجح كل محاولات التعتيم والتشويه في عزلها عن جماهيرها التي يتزايد التفافها حولها يوماً بعد يوم».

واعتبر البيان، الحملة الجديدة ضد الرمادي، بأنها محاولة للتغطية على فشل ما أطلق عليه «خطة أمن بغداد الكبرى»، والتي قال المؤتمر العربي، بأنها «لم تستطع أن توفر الأمن الشخصي للمحامي الشهيد خميس العبيدي»، أحد أعضاء هيئة الدفاع عن الرئيس العراقي السابق صدام حسين، والذي «جرى اختطافه واغتياله، على يد ما يسمى قوات وزارة الداخلية، في تحد سافر يكشف حقيقة هذه الخطة الأمنيّة، وتواطؤ القيمين عليها مع فرق الموت».

زاد يدعو المتمردين للانضمام للمصالحة

نواب امريكيون يرفضون شمول اشخاص قتلوا جنودا امريكيين بالعفو

واشنطن ـ اف ب: ابدى اعضاء نافذون في مجلس الشيوخ الامريكي خشيتهم امس الاحد من ان تقود خطة المصالحة العراقية الوطنية التي اعلنها رئيس الوزراء نوري المالكي، الى العفو عن متمردين قتلوا جنودا امريكيين.

وقال السناتور الديمقراطي ريتشارد دوربن (الينوي، شمال) لشبكة «ايه بي سي» التلفزيونية الامريكية «هذا غير مقبول».

واضاف «ان التفكير في حياة كل الامريكيين الذين سقطوا من اجل مستقبل العراق ورؤية المسؤولين عن مقتل جنودنا لن يحاكموا على جرائمهم، امر غير مقبول».

ودعا السفير الامريكي في العراق زلماي خليل زاد في مؤتمر صحافي بعد الظهر في بغداد «كل المتمردين الى القاء سلاحهم والانضمام الى العملية السياسية والديمقراطية في العراق». وسئل السفير الامريكي عما اذا كان العفو الذي اعلن عنه المالكي سيشمل الذين هاجموا القوات الامريكية في العراق، فاكتفى بالقول «هذا ليس جزءا من الخطة».

المعتقلون المفرج عنهم في العراق لا يعتقدون بجدوى مبادرة المصالحة ويصرون على مواصلة محاربة الاحتلال

■ ابو غريب (العراق) ـ اف ب: عندما فتح باب سجن ابو غريب الامريكي خرج سعد الحيالي ضمن دفعة من 500 معتقل اطلق سراحهم في اطار مبادرة رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي لاطلاق سراح المعتقلين التي اعلن تفاصيلها امس.

ومنذ ان اعلن المالكي قراره باطلاق سراح المعتقلين الذين لم يثبت تورطهم في اعمال عنف في السادس من حزيران/يونيو الجاري، افرج عن قرابة 2100 سجين، وفق المتحدث باسم ادارة السجن الامريكية، اللفتنانت كولونيل كير كيفن كاري.

ورغم استعادته حريته، فان الحيالي والمعتقلين السابقين السنة الاخرين لا يبدون استعدادا لطي صفحة الماضي بل ان بعضهم مصممون على حمل السلاح ضد القوات الامريكية والحكومية. ويقول الهلالي «انني ارفض المصالحة (التي يقترحها المالكي) لان ما بني على باطل فهو باطل».

ويرفض الحيالي، الذي يرخي لحية كثيفة، الاعتراف بشرعية حكومة المالكي المنبثقة عن انتخابات كانون الاول/ديسمبر 2005 ويرفض كذلك الدستور الجديد لان كل ذلك يندرج بالنسبه له في سياق العملية الامريكية الجارية منذ الغزو عام 2003.

ويؤكد هذا المهندس الذي يبلغ السابعة والاربعين من عمره انه اعتقل مع ابنيه وشقيقه قبل 26 شهرا بتهمة التحريض على العنف في الطارمية وهي من اهم معاقل المتمردين في شمال بغداد. ويضيف «لم اكن احمل السلاح ولكنني كنت اهاجم الاحتلال» موضحا ان ابنيه البالغين من العمر 14 و17 عاما اطلق سراحهما بعد فترة وجيزة من احتجازهما بينما افرج عن شقيقه منذ بضعة اشهر. ويؤكد الحيالي ان «القرآن هو دستورنا وانا مستعد للتضحية بحياتي لنصرته».

وينتمي الحيالي الى الطائفة السنية التي يجد جزء منها صعوبة في التسليم بفقدان السلطة لصالح الشيعة الذين يشكلون الغالبية في العراق. وانضم بعض السنة الى مجموعات المتمردين .

ومن جهته يقول صابر مصلح (36 سنة) «ان الدول الاجنبية مثل ايران هي مصدر مشاكلنا. ولقد اصبح هناك طهران اخرى هنا فالايرانيون الذين يدعون انهم جزء من الحكومة اغتالوا 18 من اولاد عمومتي» ويشير مصلح بذلك الى فرق الموت التي تتهم الميليشيات الشيعية بتشكيلها لقتل السنة.

وكان القي القبض عليه في تشرين الاول/اكتوبر الماضي للاشتباه في تورطه في انفجار قنبلة في التاجي (شمال بغداد).

ويعتقد مصلح ان القادة السياسيين الشيعة احتفظوا بعلاقات وثيقة بايران حيث كانوا يقيمون في عهد صدام حسين.

ويقول سعد الحيالي «الجو داخل السجن يبشر بالخير، كثير من الناس اتجهت الى الله بحق وبدات الدعوة الى الجهاد تسري في دم كل واحد».

ولكن هل يمكن ان تتحول المعتقلات الى مراكز للتجنيد؟ يجيب اللفتنانت كولونيل كاري «اننا نحترم الحرية الدينية».

ويقول العسكري الامريكي ان المعتقلين الذين يلاحظ ان لهم تاثيرا سيئا على الاخرين يتم عزلهم والذين افرج عنهم هم اولئك الذين تخلوا عن العنف. ويؤكد ان 5,6 % من السجناء الذين اطلق سراحهم منذ كانون الثاني/نيايرر 2005 اعيد اعتقالهم.

ويصرخ رجل عجوز «انني بريء لقد وشى احد الاشخاص بي». ويجيبه عبد المطلق الجبوري وهو نائب سني من شمال العراق جاء لاستقبال المعتقلين لدى خروجهم: «معك الحق وهذه هي حال 90 % منكم». واكد الجبوري ان عملية المصالحة لن تنجح طالما لم يجد المعتقلون السابقون عملا وطالما لم يحصل اولئك الذين سجنوا بالخطأ على تعويض.

ويؤكد بكر عبد الكريم (22 سنة) وهو من بغداد بلهجة قاطعة «اذا كنت شابا سنيا متدينا فانت تصنف على الفور كـ(ارهابي) ولذلك لا يمكنني المشاركة في عملية المصالحة هذه».